لبنان: الكف عن استخدام القضاء الجزائي لتهديد الصحفيين ومضايقتهم

تعرب اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها من استخدام النيابة العامة لتهديد الصحفيين لمجرّد ممارسة حقهم المشروع في حرية التعبير.

في 15 نيسان/أبريل 2025، حضر محامون يمثلون منصتي "ميغافون نيوز" و"درج ميديا"، وهما منصتان إعلاميتان مستقلتان على الإنترنت، أمام المدعي العام التمييزي بعد استدعاء رئيسي التحرير والمديرين التنفيذيين للمنصتين للاستجواب في 10 نيسان /أبريل عبر مكالمة هاتفية لم تحدد سبب الاستدعاء، ناهيك عن طبيعة أي تهمة جنائية موجهة إليهم. وتأتي هذه الاستدعاءات بعد حملة تشويه ضد المنصتين الإعلاميتين، بلغت ذروتها بتقديم إخبار ضدهم من قبل ثلاثة محامين إلى النيابة العامة. ويتهم هذا الإخبار، الذي تم تسريبه إلى الاعلام، "ميغافون نيوز" و"درج ميديا" بـ"النيل من مكانة الدولة المالية" و"الحصول على أموال خارجية مشبوهة وتمويل حملات إعلامية بهدف ضرب الثقة بلبنان واقتصاده"، من بين أمور أخرى. وتبدو الشكوى مستهدفة المنصتين الإعلاميتين نتيجة لتغطيتهما لقرارات مالية اتخذتها الحكومة، ولتعيين حاكم جديد لمصرف لبنان المركزي، وكذلك بسبب تقارير عن مزاعم فساد وسوء إدارة مالية.

وقال سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، "على السلطات اللبنانية التوقف عن الاستماع إلى الدعاوى الكيدية التي تهدف إلى تخويف الصحفيين". وأضاف بن عربية، "يجب أن تظل النيابة العامة محايدة ومستقلة، وألا تستخدم كأداة سياسية لقمع الأصوات النقدية"

استدعاء الصحفيين للمثول أمام النيابة العامة يتناقض مباشرة مع المادتين 28 و29 من قانون المطبوعات لعام 1962، الذي ينص على أنه لا يجوز للصحفيين المثول إلا أمام محكمة المطبوعات، وهي محكمة متخصصة أنشئت لتقديم بعض الحماية للصحفيين في القضايا المتعلقة بأعمالهم الصحفية. ومن بين أمور أخرى، يحمي قانون المطبوعات الصحفيين من الملاحقات الانتقامية والباطلة. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك محاولات لتجاوز قانون المطبوعات لدرجة أن نقابة المحررين اللبنانيين أصدرت بياناً في 29 آب 2024 يذكّر الصحفيين بحقهم برفض المثول أمام النيابة العامة في القضايا الجنائية التي تنشأ من عملهم الصحفي، وأنّه يجب أن يُستدعوا فقط أمام محكمة المطبوعات.

علاوة على ذلك، فإن الاستدعاءات لا تتوافق مع المادة 147 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي تنص، من بين أمور أخرى، على أن الاستدعاءات هي أوراق قانونية "يجب أن تحدد الجريمة التي هي موضوع التحقيق أو المحاكمة [و] النص القانوني المطبّق عليها..".

تشكّل هذه الاستدعاءات غير القانونية جزءاً من نمط يتم فيه استخدام النيابة العامة والمحاكم كأدوات قمع ضد الإعلام المستقل بسبب تغطيته للفساد وسوء إدارة بعض الجهات الاقتصادية والمالية. وكان قد تم استدعاء رئيس تحرير "درج ميديا" حازم الأمين ورئيس مجلس الإدارة عليا إبراهيم في شباط وآذار 2025 من قبل مكتب الجرائم الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، على أساس شكويين قدمهما أنطون صحناوي، رئيس بنك سوسيته جنرال (SGBL)، بشأن تحقيق "درج ميديا" في تعاملات البنك مع رياض سلامة، محافظ البنك المركزي السابق، الذي يُشتبه في تورّطه في غسل الأموال والفساد.

في 15 كانون الثاني/يناير 2025، تم أيضًا استدعاء رئيس تحرير "ميغافون نيوز" والمدير التنفيذي، سامر فرنجية وجان قسيس، للمثول أمام المدعي العام في محكمة التمييز عبر مكالمة هاتفية من الشرطة، دون إعطائهم أي سبب للاستدعاء، على أساس شكوى من شركة خاصة ذُكرت في تقارير التحقيقات التي أجرتها "ميغافون نيوز".

في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،استجوبت المباحث الجنائيّة في بيروت الصحفي منير يونس لمدة ست ساعات بشأن دعوى قضائية، يبدو أنها استندت إلى منشوراته عن الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان. كما هو الحال مع الاستدعاءات الأخيرة لـ "ميغافون نيوز" و"درج ميديا"، تم تسريب استدعاء يونس إلى الصحافة حتى قبل أن يتلقّى المكالمة الهاتفية التي استدعته.

من خلال فشلها في الحفاظ على الحماية المضمونة للصحفيين في القوانين المحلية، واستهدافها لعمال الإعلام بسبب عملهم الصحفي المشروع في التحقيق والتغطية، تنتهك هذه "الاستدعاءات" حقوقهم في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حقهم في السعي للحصول على المعلومات واستلامها ونقلها. هذه الحقوق مضمونة بموجب دستور لبنان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يلتزم به البلد. وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات اللبنانية إلى:

- التوقف عن النظر في القضايا الكيدية الهادفة إلى إسكات الإعلام المستقل؛
- التوقف عن إحالة القضايا المتعلّقة بالإعلاميين إلى المحاكم الجنائية؛ و
- ضمان بيئة يمكن فيها للصحفيين ممارسة حقهم في حرية التعبير بما يتماشى مع التزامات لبنان الدستورية والدولية.

خلفية

في السنوات الأخيرة، لوحظت زيادة في استخدام السلطات القضائية في لبنان لتهديد الصحفيين ومضايقتهم. في عام 2022، سجل مركز "سكايز" لحرية الإعلام والثقافة 800 انتهاك لحرية الإعلام والثقافة. وفي عام 2024، كشف مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مراسلون بلا حدود أن لبنان تراجع 21 مرتبة.

للتواصل

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: +41 22 979 3800 ؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia(a)icj.org

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj(a)icj.org